الأمم المتحدة

A/59/628

الجمعية العامة

Distr.: General
20 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٤ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٨/١٥ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ التي رحبت الجمعية العامة فيها بقرار دولة قطر استضافة مؤتمر دولي للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الكلمة التي أدلت بها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، عقيلة سمو أمير دولة قطر، رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة؛ ونص الكلمة التي أدلى بها سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر أمام مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، على التوالي. (انظر المرفقين الأول والثاني).

(توقيع) ناصر عبد العزيز **الناصر**
السفير
الممثل الدائم

050105 040105 04-66402 (A)
0566402

المرفق الأول

[الأصل: بالعربية]

كلمة سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند أمام مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة

الدوحة، الإثنين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة والمعالي،

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

أرحب بكم في الدوحة، التي يسرها أن تحتضن الأعمال الختامية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

لقد سبقت لقاءنا اليوم سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات شهدتها أكثر من مدينة في أكثر من قارة تأكد من خلالها ما تتمتع به مؤسسة الأسرة من أهمية وحيوية لكافة البشر بصرف النظر عن جذورهم الثقافية ومشاربهم الحضارية أو توجهاتهم السياسية وخلفياتهم الوطنية.

وإذا كان من قاسم مشترك يقرب بين بني الإنسان، برغم ما نراه بين الحين والآخر من مشاهد للتباعد والصراع فلن يكون أفضل من ذلك الإيمان الراسخ بقدسية الأسرة التي باركتها الشرائع السماوية فجعلت منها رباطا وثيقا بين الذكر والأنثى يستقيم والفطرة الإنسانية في إنجاب وتنشئة أجيال جديدة تسهم في بناء الحضارة والعمران.

إن مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة أيها السيدات والسادة لهو مناسبة أخرى لإبراز الحاجة المتجددة إلى تفعيل دور الأسرة في الحياة العامة، وهو أيضا فرصة نستطيع من خلالها التباحث بشأن كل ما يساعد على الارتقاء بدور تلك الركيزة الاجتماعية الأساسية ويُعلي من مكانتها كحاضنة للقيم والمُثل العليا، ويهيؤها لأداء دورها كصمام أمان يخفف عن الفرد كثيرا من الضغوط المتسارعة من حوله، ويصون للمجتمع عافيته واستقراره.

وأحمد لمؤتمركم تصديه لمجموعة من القضايا بالغة الأهمية التي تمس مستقبل الأسرة خلال الألفية الثالثة، خاصة وأن هذه المؤسسة باتت تتعرض إلى تحديات جسيمة لا بد من

مواجهتها بالفكر والعمل الجادين دون إبطاء أو تسويف، كما أنها أصبحت تتحمل مسؤوليات جديدة عليها أن تنهض بها على الوجه الأمثل.

فلقد أضحى مفهوم الأسرة ذاته كما نعلم، يتعرض من حين إلى آخر إلى انتهاكات تحاول إعادة تعريفه بشكل مغاير لما تدعو إليه الأديان، وما استقرت عليه القواعد الاجتماعية والضمائر الإنسانية. وهو أمر يجب التصدي له خاصة وأن تلك الدعاوى تحاول أحيانا أن تسوغ مواقفها باسم الحداثة التي هي بريئة من أن تؤخذ ذريعة للتحايل على القيم الدينية والاجتماعية والثقافية العريقة التي طالما حمت الأسرة وصانتها.

ولا يقل خطورة عن هذا التحدي ما يتوجب على الأسرة أن تؤديه من وظائف جديدة إلى جانب مهمتها الأولية في التنشئة والرعاية، لعل من أبرزها واجب النهوض بمسؤوليتها كاملة تجاه التنمية والتطوير بعد أن تأكد أن الأسرة المستنيرة الواعية ليست مظلة أمان للفرد فحسب، وإنما هي أيضا غطاء أكبر بإمكانه أن يظلل الوطن بأسره.

المشاركون الأعزاء،

إن الأسرة في عالم اليوم باتت تتحمل مهام متزايدة، فهي متى أحسنت تدريب النشء، تستطيع أن تسهم في تعزيز ثقافة الحوار والتسامح لأنها تبقى دائما أولى مؤسسات التنشئة: فيها يتعلم المرء فنون إدارة علاقاته بالآخرين، ومنها يتلقى انطباعاته المبكرة عن العالم وعن الغير.

ولعل ما تحظى به تلك المؤسسة التربوية الخلاقة من أهمية هو ما يدعونا باستمرار إلى دعمها والتمكين لها وتطوير مستواها حتى تقوم بدورها المطلوب في إعداد العقول المتفتحة التي تقبل بالاختلاف في الرأي فتبتعد عن التعصب، وتتقبل الحجة والبرهان، وتحاور الآخر فترحب به ولا تنفيه، فتتفادى مخاطر الانغلاق على الذات، وهو ما يرسي للأوطان لبنات قوية تعزز الثقافة الديمقراطية مما يتجاوب مع النداءات العالمية المتزايدة بضرورة تعزيز حوار الثقافات وفرص التعايش بين الأمم.

وفي هذا الصدد، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، ليؤكد أن الأسرة ترقى اليوم لتكون بين الفاعلين الدوليين القادرين على التأثير بإيجابية في صناعة الحاضر والمستقبل بفضل ما تملكه من إمكانية تشكيل العقول والمشاركة في التنمية، والمساهمة في إعلاء صوت الحوار والتفاهم.

ولهذا، فإننا مطالبون في مستهل عقد جديد للأسرة بأن نواصل العمل معا من أجل التغلب على كافة الصعوبات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد كيان

الأسرة أو تعوقها عن أداء رسالتها النبيلة. ولعل تطويق مشكلات الفقر والأمية وحدهما لا يكفل للأسرة الحماية من مخاطر التفكك فحسب بل يجعل منها أداة استراتيجية للبناء والتنمية.

ولكي تنال الأسرة الرعاية التي تستحقها، فإنه من اللازم التنسيق بين كافة البرامج الوطنية التي تتعامل مع تلك الركيزة الاجتماعية الأساسية، لأن قضايا ومشكلات الأسرة لا يمكن معالجتها بأساليب مجزأة أو برامج منفصلة، وإنما هي بحاجة إلى سياسية شاملة تدرك ما للأسرة من وظائف واسعة تتعدى بكثير مسؤوليتها الاجتماعية الضيقة، وتعي أن تدعيم كيانها بمقدوره أن يسهم في تعزيز التنمية الوطنية وترسيخ روح التعايش والتعاون بين الشعوب.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تفكير جديد لا يرى الأسرة على أنها جزء من المشكلات التي نواجهها بل يعتبرها جزءا من الحل المطلوب، تفكير لا يعاملها على أنها عبء على التنمية بقدر ما هي واحدة من القوى المحركة لها.

وهذا الاختيار يقتضي في تقديري اعتماد مرجعية تصون حقوق الأسرة وتدمج هذه المؤسسة لتصبح عنصرا رئيسا في كافة مخططات التنمية المحلية والإقليمية والدولية. وهذا ما نأمل أن يحققه إعلان الدوحة الذي سيتمخض عن أعمال مؤتمرنا هذا. غير أن الإعلان في حد ذاته وعلى الرغم من أهميته لن يكون كافيا ما لم نفكر سويا في آلية قادرة على بلورة مرجعيته وتحقيق أهدافه.

وفي هذا السياق، أدعو إلى التفكير في إمكانية إنشاء مركز للبحوث والدراسات الأسرية، تكون في مقدمة مهامه أولا صياغة تصور مفاهيمي لما يمكن تسميته بعلوم الأسرة للألفية الثالثة كمرجع فكري لهذه المؤسسة، كما أن نفس المركز سيكون مدعوا لاتخاذ المبادرات الهادفة إلى التنسيق والتكامل بين البرامج الوطنية والإقليمية والدولية في مجال الأسرة عن طريق إعداد الدراسات وإصدار البحوث وتنظيم الندوات والمؤتمرات وتقديم الدعم اللوجستي بقصد وضع الأسرة ضمن رؤية وطنية وأممية متكاملة تجعل منها قطبا تتمفصل حوله جميع الخطط التنموية القطاعية.

حضرات السيدات والسادة،

أجدد الترحيب بكم في هذا اللقاء وأشكركم على تفضلكم بالحضور لإغناء أعماله، وكلي ثقة بأن ما تمثلونه من مكانة دينية وسياسية وفكرية وإعلامية سوف يساعدنا على تعميق النقاش والتحلي لمختلف القضايا الهامة التي يتضمنها برنامج مؤتمرنا هذا مما سيمكننا

بكل تأكيد من الخروج بنتائج عملية ملموسة تقوي من عزمنا على جعل الأسرة تضطلع بالدور الذي ينبغي لها أن تلعبه في بناء مجتمعات حديثة تصون القيم وتستوعب تحديات الألفية الثالثة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر البروفيسور ريتشارد ويلكنز، رئيس المركز الدولي للسياسات الأسرية على جهوده المثمرة، متمنية للجميع إقامة طيبة بيننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق الثاني

[الأصل: بالعربية]

كلمة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية عن الأسرة والعولمة

مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة

الدوحة، قطر، ٢٩ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

بيان ملخص للحوار حول الأسرة والعولمة

- أن موضوع الأسرة والعولمة واسع متشعب الجوانب، وسوف أتناول بعض جوانب الموضوع من أجل إثارة النقاش والحوار.
- تعتبر الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية، وبهذه الصفة تنتج وجدانا ثقافيا وتربويا عن طريق مجموعة من القيم والأخلاق التي تتشكل منها مجموعة الآداب الواجب مراعاتها.
- من المعلوم أن تأثيرات العولمة شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية. إن التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال والتواصل، والثورة المعلوماتية الناجمة عنه، أثرت على الثقافات والأنماط المعيشية المحلية إلى حد غير يسير بعناصر الثقافات الكونية التي تسوقها ظاهرة العولمة عبر الحدود. إن بالإمكان القول بأن هذا التغيير يتصف بالصفة النسبية تبعا لقوة الجذور الحضارية للمجتمعات، وبالتالي فإن، عملية التحديث المتوازن الذي لا تهمل فيه عناصر الأصالة في الهوية الاجتماعية تبقى مسألة مطروحة في عملية التنمية الشاملة.
- في مجتمعاتنا بالذات نجد أن العولمة فرضت واقعا اقتصاديا جديدا يجري التحرك في إطاره، وخلقت حالة اجتماعية جديدة يتعايش فيها القديم مع الجديد بنسب متفاوتة. وبوجه عام، أصبحت المشكلات الاجتماعية القائمة متزامنة مع بروز مشكلات اجتماعية جديدة وأخرى طارئة، أبرزها التحولات التي أصابت الصيغة التقليدية لبنية الأسرة ووظائفها. إن هذه التحولات نجمت عن عوامل كثيرة متداخلة لا يمكن أن ننسبها إلى قوى وعمليات العولمة فحسب لأن الأسرة في مجتمعاتنا كانت تتعرض لضغوط التكيف التي ظهرت مع ظاهرة السعي للتحديث الناجم عن تزايد الثروة الاقتصادية.

- ومن ملامح التطور الرئيسية في مجال حديثنا تعليم المرأة. لقد أدى تعليم المرأة إلى تغيير وضعها بالنسبة لأعضاء الأسرة وخاصة في ممارسة دورها التربوي.
- كما أن مشاركة المرأة في سوق العمل أدى إلى انعكاسات في مجال الأسرة وخاصة في مجال العلاقة مع الرجل وأثر ذلك في حصول نشأة إيجابية للأبناء نتيجة التكامل والتعاون بين أعضاء الأسرة.
- للمرأة إذن دور مزدوج، وظيفة أسرية ووظيفة في المجتمع. لذا، لا بد من خدمات اجتماعية مساعدة للمرأة لتمكينها من ممارسة هذا الدور.
- الوضع الجديد أدى إلى حصول تغيير في شكل الأسرة، من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة. وبدأت ملامح الاستقلال الاقتصادي لأفراد العائلة بالظهور نتيجة ارتفاع دخل العائلة والسياسات المتعلقة بالإسكان والقروض وغيرها التي دعمت هذا الاستقلال.
- نتيجة ذلك حصل تحول في عملية التنشئة الاجتماعية من سياقات العمل الجماعي وفق القيم التقليدية إلى عمل الأسرة النواة والخدمات المجتمعية.
- تأثرت تبعا لذلك بحدود متفاوتة السلطة الأبوية المطلقة بعد أن ظهر مشاركون جدد في عملية التنشئة الاجتماعية.
- مع هذا يفرز الواقع الجديد بعض المشكلات من بينها الصراع بين الأدوار في عملية التربية الأسرية، وتأخر سن الزواج وازدياد حالات الطلاق وانخفاض حالات الإنجاب.
- ولكن ليس من الممكن القول بأن المجتمع وصل إلى حالة من الثبات في تعامله مع الوضع الجديد للأسرة. مع ذلك فإن هذه الحالة تشكل هاجسا حيويا للحكومات مما دفع إلى اعتماد العديد من التشريعات والإجراءات والمشاريع والخطط من أجل تحسين وضع الأسرة.
- أن النقطة المهمة في هذا المجال هي أن السياسات الأسرية يجب أن تخطط وتنفذ باعتبارها جزءا من سياسة تنمية اجتماعية شاملة تعتمد العقل والعلم والحكمة والاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين تبعا لعدم إمكانية نكران حقيقة التحول والتكيف.